مجلة اللُّغة العربيَّة والعلوم الإسلاميَّة المجلد (3) العدد (9) – مارس 2024م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812–145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812– 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

حروف المعاني المُفردة بين ابن جنـي وابن هشام من خلال سر صناعة الإعراب ومُغني اللبيب

د/ عبد الرحمن ربيع

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

Aborabea085@gmail.com

Journal of Arabic Language and Islamic Science, Vol (3) Issue (9)- march2024
Printed ISSN:2812-541x. Online ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

حروف المعاني المُفردة بين ابن جني وابن هشام
من خلال سر صناعة الإعراب ومُغني اللبيب

د/ عبد الرحمن ربيع
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة
Aborabea085@gmail.com

المستخلص:

يختصُّ هذا البحث بدراسة أهم الفروق في تناوُل حروف المعاني المُفردة بين ابن جني وابن هشام، وذلك من خلال (سر صناعة الإعراب) لابن جني، و(مغني اللبيب) لابن هشام، ويعودُ اختيار حروف المعاني المُفردة إلى اهتمام ابن جني بها خاصَّة في سر الصناعة، وتهتم الدراسة ببيان أهم الفروق في منهجية العرض والتأليف، وكذلك موقفهما من بعض القضايا النحوية المُتعلقة بحروف المعاني، مثل الاستشهاد بالحديث النبوي، وقضية تناوب حروف المعاني والتوسُّع فيها. وتعودُ أهمية هذه الدراسة إلى أنها تُبرز أهم الفروق المنهجية بين ابن جني وابن هشام في تناوُل حُروف المعاني المُفردة، وتُجسِّد أهم القضايا الخلافية بينهما في هذا المجال. وتُظهر الدراسة أهم نقاط التميُّز لدى كلٍّ منهما. وبشكل عام فقد امتاز ابنُ جني بالاختصار في التفريع وعرض الأمثلة والشواهد والإجمال قبل التفصيل، وامتاز ابنُ هشام بعدم الإكثار من التعليلات والتحليلات الرياضية العقلية التي لا تتصل بطبيعة اللغة. وكان بينهما خلاف في قضية التوسُّع في تناوُب الحروف وإحلال بعضها محل بعض، فكان ابنُ جني يُحكم هذه المسألة ولا يتوسَّع فيها، ولكنَّ ابنَ هشام توسَّع فيها توسُّعًا كبيرًا، ولم يضع لها حدُودًا تحدُّها.

Abstract:

This research specializes in studying the most important differences in the use of the letters of individual meanings between Ibn Jinni and Ibn Hisham, through (The Secret of the Syntax Industry) by Ibn Jinni, and (Mughni al-Labib) by Ibn Hisham. The choice of the letters of the individual meanings is due to Ibn Jinni's interest in them, especially in the secret of syntax. The study is concerned with explaining the most important differences in the methodology of presentation and composition, as well as their position on some grammatical issues related to the letters of meaning, such as citing the Prophet's hadith, and the issue of alternating the letters of meaning and expanding on them. The importance of this study is that it highlights the most important methodological differences between Ibn Jinni and Ibn Hisham in dealing with individual letters of meanings, and embodies the most important controversial issues between them in this field. The study shows the most important points of distinction for each of them. In general, Ibn Jinni was distinguished by his brevity in branching out and presenting examples, evidence, and summary before elaboration. Ibn Hisham was distinguished by not providing many rational mathematical explanations and analyzes that do not relate to the nature of the language. There was a disagreement between them regarding the issue of expanding the alternation of letters and replacing some of them with others. Ibn Jinni ruled on this issue and did not expand on it, but Ibn Hisham expanded on it greatly, and did not set limits to define it.

المقدمة:

تُعدُّ الموازنات من الدراسات التي يُمكن بوساطتها استجلاء الغوامض والكشف عن الحقائق وإظهارها على أبين وجه[1].

[1] نجاح حشيش بادع، ويعقوب يوسف خلف، ص 107

وتأتي هذه الدراسة لاستبيان أهم الفروق بين ابن جني وابن هشام في تناوُل حُروف المعاني المُفردة، من حيثُ منهجية التأليف والعرض، وكذلك موقفهما من بعض القضايا النحوية المُتعلقة بحروف المعاني.

ولاختيار ابن جني وابن هشام أسباب من أهمها:

- ✓ أنهما يُمثِّلانِ عصريْنِ مُختلفينِ ومُتباعِدَين: ابن جني(ت 392ه): من أعلام القرن الرابع الهجري، وابن هشام(ت 761ه): من أعلام القرن الثامن الهجري. وهذه القرون الفارقة من شأنها أن توجِد فروقا بينهما في طريقة التناوُل وأسلوب العرض. وكذلك في الموقف من بعض القضايا النحوية الخلافية.
- ✓ لعِظَم مكانتهما في التأليف والدرس النحوي،« فقد بلغ **ابنُ جني** مكانةً عِلميةً سامية أثبتَها له المُتقدِّمونَ والمتأخِّرون على السواء، وكان مثارَ إعجابٍ بالغ»[2].
- ✓ أمَّا **ابنُ هشام** فقد ورد في تاريخ ابن خلدون أنه ذكَر أنَّ رجلًا من أهل صناعة العربية من أهل مصر يُعرف **بابن هشام**، قد استولَى على غايةٍ من مَلَكةِ تلك الصِّناعةِ لم تحصُل إلا لسيبَويه وابن جني وأهل طبقتِهما[3].
- ✓ وإذا كان ابنُ خلدون قد قَرَن ابنَ هشامٍ بسيبويه وابن جني ومن على شاكلتِهما، فمعناه أنَّ ابن هشامٍ يستحقُّ أن يُقارَن بهما لمعرفة أوجُه التميُّز والتفرُّد عنده.

[2] السامرائي، ابن جني النحوي، ص 64
[3] ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (1/ 728)

- ✓ ويُعدُّ (مُغني اللبيب) لابن هشام من أشهر كُتب حروف المعاني بشكل عام، ومن أشهر كُتب ابن هشام وأوفاها بشكل خاصّ. أمَّا (سر صناعة الإعراب) لابن جني فهو من الكُتب الثَّريَّة التي تستحقُّ الاهتمام والدراسة، وقد كانَ اهتمامُ ابنِ جني بدراسة الجوانب الصوتية والصرفية لحروف المُعجم سببًا في إعراض الباحثين عن دراسة الجوانب النحوية في الكتاب. وهي ليستْ بالقليلة، خاصَّةً ما كتبَه ابنُ جني حولَ حروف المعاني المُفردة، فقد وفَّاها حقَّها من الدراسة وبيان الأنواع والتحليل.

وتُعدّ الدراسات والأبحاث التي تُكتب حول مناهج التأليف العربي عامَّة والنحوي بشكل خاص، من الأبحاث المُهمَّة التي تكشِف عظمة علماء الإسلام ومدى دقتهم في إخراج كُتُبهم، وأنهم كانوا يسيرون في الكتابة وَفق قواعد منهجية.

ورغم ما كُتب في هذا الشأن من دراسات وأبحاث فإنَّ المكتبة اللغوية لا تزال تفتقد إلى ما يكشفُ المنهجيات المُختلفة في التأليف بين العلماء وبعضهم، وهذا سيعودُ علينا بفوائد جمَّة، خاصَّة وهُناكَ «الكثير من الكتب في الحضارة الإسلامية يُمثِّل مشروعًا فكريًّا قابلا للتطوير وتحسين السلالة»[4].

وتعودُ أهمية هذه الدراسة إلى أنها تُبرز أهم الفروق المنهجية بين ابن جني وابن هشام في تناوُل حُروف المعاني المُفردة، وتُجسِّد أهم القضايا الخلافية بينهما في هذا المجال. وتُظهر الدراسة أهم نقاط التميُّز لدى كلٍّ منهما.

ولا تهتمُّ الدراسةُ كثيرًا بمواضع الاتفاق، وهي كثيرةٌ، وبحسب السامرائي:« فكلاهُما رجُل واسعُ الاطِّلاع جمُّ المعرفة... فابنُ هشامٍ قد خبرَ النحو وتضلَّعَ منه بوجهٍ

[4] كمال نبهان، مقدمة الكتاب، ص 23

خاصٌّ تضلُّعًا مُبيناً على حين أنَّ أبا الفتح كان مُتسعَ الدائرة، ولم تكُن له هذه العناية الخاصَّة بالنحو دون غيرِه»[5].

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة تتعلَّق بحروف المعاني عند ابن جني وابن هشام وغيرِهما، ولكنَّ الدراسات التي تهتم بالموازنات في حروف المعاني قليلة، ومن أهمها:

1) **فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر، 1389ه، 1969م.**

وهي رسالة ماجستير في الأصل، وهي بمثابة موسوعة عن ابن جني، وحياته العلمية وكتبه وعصره وشيوخه ومذهبه وعقليته وطريقته المنهجية في التأليف والعرض.

واهتمَّ السامرائي في نهاية الباب السادس بعمل مقارنة قصيرة وعامَّة بين ابن جني وابن هشام في حدود صفحتين ونصف، وهي عبارة عن رؤوس أقلام. وكان الهدفُ منها إبراز مكانة ابن جني وتحديد نقاط القوة والتميُّز التي تفوَّق فيها على ابن هشام، وكان من أبرزها اهتمامُ ابن جني بالتعليل والتحليل والابتكارات اللغوية والنظريات اللغوية وهذا لم يكُن مثلُه لابن هشام، ومنها نبوغ ابن جني في فروع اللغة المُتعددة الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية على عكس ابن هشام الذي كان نحويًّا بالأخص[6].

2) **عباس الترجمان، معاني حروف المعاني بين ابن هشام والرُّماني، مؤسسة الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، 1404ه،**

[5] السامرائي، ابن جني النحوي، ص 240
[6] يُنظر تلك المقارنة في: السامرائي، ص 237- 240

والكتاب على ما فيه من مجهود كبير فإنَّه لم يتطرَّق للحديث عن القضايا النحوية العامة بين العالِمَين، ولكنه يتناوَل الحروف التي تناوَلها الرمَّاني كلَّها وهي ستون حرفًا، ويُخرج منها حرفين لم يذكُرهما ابن هشام، فيتناوَل هذه الأحرُف حرفًا حرفًا، بدءًا بالحروف الأُحادية وانتهاءً بالرُّباعية، فكانت المُعالجةُ جُزئيةً لا كُليةً؛ حيثُ يذكُر في كلِّ حرفٍ طريقة تناوُلِه عند الرمَّاني أولا، ثم طريقة تناوُله عند ابن هشام، ويذكُر أوجُه الاتفاق والاختلاف، ولا يتدخَّل بتعليق أو ترجيح، أو بيانٍ لأسباب الاتفاق أو الاختلاف إنْ وُجِد.

3) **نجاح حشيش بادع، ويعقوب يوسف خلف، بين الجَنى الداني ومُغني اللبيب– دراسة موازنة، وهو بحث في(18) صفحة، منشور في مجلة جامعة ذي قار، عدد1، مجلد5، 2009م.**

وهو يعرضُ لمنهج الكتابين بشكل عامٍّ في التبويب والترتيب وطريقة التناوُل وأهم الفروق المنهجية بين الكتابين وأهم الألفاظ الواردة، وموقفهما من أبي حيان الأندلسي، ثم يعرض بعد ذلك لموقفهما من الاستشهاد بالقرآن والأحاديث والشعر، والقياس على القليل والنادر والشاذ.

وبعد قراءة البحث واستعراض النتائج يتبيَّن لي أنّه لم يكُن بين المُرادي وابنِ هشام كثيرُ خلاف، سوى في بعض المسائل الفرعية.

المبحث الأول: منهج التأليف والعرض بين ابن جني وابن هشام

جاء في كشف الظنون أنَّ:« التأليف هو إيقاع الأُلفة بين الكلام، مع التمييز بين الأنواع»[7].

ويُشير د/ كمال نبهان إلى أنَّ كلمة التأليف في اللغة العربية من أكثر الكلمات استخدامًا للدلالة على تكوين الإنتاج المعرفي والفني وإيجادِه[8].

أمَّا المنهج فهو:« الطريق الواضح»[9].

يُمكن أن يُعرَّف **منهج التأليف** بأنه: الطريقة التي يتَّبِعها المؤلِّف في تكوين الإنتاج المعرفي.

ويُمكن النظرُ إلى منهجية التأليف لدى ابن جني وابن هشام من الزوايا التالية:

- ✓ أولا. طريقة ترتيب حُروف المعاني
- ✓ ثانيا. الاهتمام بالجانب الصوتي والصرفي للحرف
- ✓ ثالثا. الالتزام بالأسلوب العلمي
- ✓ رابعا. الإجمال قبل التفصيل
- ✓ خامسا. التفسير وعمل المُقارنات التوضيحية
- ✓ سادسا. مظاهر الإطناب والاستطراد

[7] جاء هذا التعريف في الهامش من كلام المُحقق في طبعة إحياء التراث، يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، (1/ 35)
[8] كمال نبهان، ص 33
[9] أبو هلال العسكري، ص 298

أولا. طريقة ترتيب حروف المعاني:

التزمَ ابنُ جني وابنُ هشام كلاهما بالترتيب الألفبائي، فوقعت حروف المعاني المُفردة مُرتَّبَة حسب ترتيب الحروف ألفبائيًّا:

- أولا. الهمزة (الألف). – ثانيا. الباء – ثالثا. التاء – رابعا. السين
- خامسًا. الفاء سادسا. الكاف – سابعا.اللام – ثامنا. الواو

وتخلَّل هذه الأحرُف الثمانية بقية أحرُف المُعجم عند ابن جني، وتخلَّلَها بقيةُ حرُوف المعاني الثُّنائية والثلاثية والرباعية عند ابن هشام.

ثانيا. الاهتمام بالجانب الصوتي والصرفي للحروف:

اهتمّ ابنُ جني بالحديث عن الجانب الصوتي لكلِّ حرفٍ وما يتعلَّق به من وصف للمخرج، وبيان صفات الحرف، وكذلك ما يتعلَّق به من إبدال صوتِيّ مع حروفٍ مُتجانسةٍ أو مُتقاربة المخارج.

وبحسبِ رؤية د/ أحمد مختار عمر فإنَّ ابنَ جني يُعدُّ أوَّلَ من أفردَ المباحثِ الصوتية بمؤلَّفٍ مُستقلٍّ، ونظر إليها على أنها علمٌ قائمٌ بذاتِه، في كتابه(سر صناعة الإعراب)[10].

[10] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 100

واهتم ابنُ جني كذلك بالجانب الصرفي لهذه الأحرُف، فتحدَّث عن الإعلال والإبدال، ومتى يكون الحرفُ أصليًّا، ومتى يُحكم بزيادتِه، ومتى يجبُ حذفُه، وغير ذلك من المسائل الصرفية المُتعلقة بكلِّ حرفٍ.

والسببُ في اهتمام ابن جني بهذين الجانبينِ مع هذه الأحرُف الثمانية وغيرِها أن الغرضَ من تأليف (سر صناعة الإعراب) «وضعُ كتابٍ يشتمِلُ على جميعِ أحكامِ حُروفِ المُعجم، وأحوالِ كُلِّ حرفٍ منها، وكيفَ مَوَاقِعُه في كلام العرب»[11].

فهو كتابٌ لا يشتمِل على حُروف المعاني المُفردةِ فقط، بل إنه يعتني بكلِّ حُروفِ المُعجم، وما يتعلَّق بها من أحكامٍ صوتية، وأحوال صرفية، واستعمالات نحوية.

وأحرُف المعاني الثمانية مثلُ غيرِها من حُروف المُعجم لها أحكام صوتية، وأحوال صرفية، كان من الطبيعي أن يوضِّحها ابنُ جني في موضعِها، سيرًا على منهجه العام في الكتاب. وتختصُّ هذه الأحرُف الثمانية بالاستعمالات النحوية، فهذه مزيةٌ لها وليستْ لغيرِها من الحروف.

أمَّا ابن هشام فإنَّه لم يهتمّ بكشف الجوانب الصوتية والصرفية للحروف المُفردة كما فعلَ ابنُ جني، وذلك لأنَّه لم يكُن من أغراض الكتاب الوقوف على الأحوال الصوتية والصرفية للحروف المُفردة، ولكنه كتابٌ نحويٌّ في مُجملِه، خصَّصَ ابنُ هشام جُزءًا كبيرًا منه لرصد المُفردات(حُروف المعاني) التي تؤدِّي أدوارًا وظيفيةً في الجُملة، حتى وصلتْ تلك الأحرف في كتابِه إلى أربعةٍ ومئة حرفٍ، وضمَّنها جُلَّ حُروف المعاني الأُحادية والثُّنائية والثلاثية والرُّباعية[12].

[11] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 3)
[12] يُنظر: مُقدمة المُحقق لمُغني اللبيب(1/ 11)

وبحسب رؤية السامرَّائي فإنَّ ابن هشامٍ نحويٌّ خالصٌ، لم يشتهر بدراسة الأصوات والتصريف ودلالة الألفاظ والاشتقاق الكبير والصغير على نحو ما فعل ابنُ جني[13].

ولستُ أتفق مع السامرائي تمامًا في هذا الوصف، فابنُ هشام موسوعةٌ لُغوية كبيرةٌ، وليس معنى غلبةِ الجانب النحويِّ على مُؤلَّفاتِه أنَّه لم يشتهر بغيرِه؛ فابنُ هشام له مُؤلفات صرفية خالصة، مثل: (عُمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب)، و(نُزهة الطرف في علم الصرف)[14]. وله مُؤلفاتٌ يتداخَل فيها النحو مع الصرف، مثل (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، والألفية بها جُزء يختصُّ بالأبواب الصرفية.

ولذلك يُمكن القول أنَّ ابنَ هشام غلب عليه الجانب النحويّ في مؤلفاته مع اهتمامه بجوانب أخرى، مثل التصريف وعلوم القرآن، وقد رُوي عنه أنه كان مُضطلعا بالقراءات وعلوم القراءات، فقد جاء في (الأعلام) أنَّ له مُؤلَّفًا في القراءات بعنوان(رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة) أربع مجلدات[15].

[13] السامرائي، ص 239
[14] يُنظر: الزركلي، ترجمة ابن هشام (4/ 147)
[15] يُنظر: الزركلي، (4/ 147)

ثالثا. الالتزام بالأسلوب العلمي:

تعتمد اللغة العلمية على المُصطلحات المُحدَّدة والأرقام الرياضية والأوصاف الهندسية، في حين تعتمد اللغة الأدبية على الصور الخيالية والصنعة البديعية والإيحاء. وتتميز عبارة الأسلوب العلمي بالسهولة والوضوح والتجريد، وتتصف عبارة الأسلوب الأدبي بالرقة والجزالة والقوة والحيوية في التركيب وفقا للموضوع[16].

وقد التزم ابنُ جني وابنُ هشام كلاهُما بضوابط الأسلوب العلمي، فجاءتْ العباراتُ واضحةً، دالَّةً على المقصود، دون حاجةٍ للرجوع إلى المعاجم إلا نادرًا. وكان الأسلوب هادفًا، ليس فيه إيحاء أو مجاز أو تشبيهاتٌ. مما جعل العمَلَين غايةً في الدقة والوضوح.

رابعا. (الإجمال قبل التفصيل):

تميَّزَ ابنُ جني بأنه يُجمل أولا ثم يُفصِّل، وهذه طريقةٌ منهجية في عرضِ المادة العلمية، وهو بذلك يُسهِّل على القارئ الإلمام بجوانب الموضوع من البداية، ثم يعرضُ له تفصيلاتِه تِباعًا.

أمَّا ابنُ هشامٍ فإنَّه يدخُل في التفصيلات مُباشرة دون إجمالها في البداية، وهذا أمرٌ قد يُوقع القارِئَ في ضبابيةٍ وإرهاق ذهني إذا حاوَل أن يجمع النقاط الرئيسية للموضوع.

[16] محمد علي عارف جعلوك، أصول التأليف والإبداع، ص 53

وهذه نُقطة تميُّز لابن جني، فابنُ جني كما يصفُه السَّامرَّائي «عقليتُه قيَّاسَةٌ مُنظِّمَةٌ لا جمَّاعةٌ، يهتمُّ بكليَّات المسائلِ أكثرَ من اهتمامِه بالجُزئياتِ»[17].

ويُمكن توضيح هذا الفرق بينهما من خلال عرضِ كلٍّ منهما لحرف الفاء:

- ✓ ابن جني: «والفاء تقع في الكلامِ على ثلاثةِ أضرُب: ضَربٌ تكونُ فيهِ للعطفِ والإتباعِ جميعًا، وضَربٌ تكونُ فيه للإتباعِ مُجرَّدًا من العطفِ وضربٌ تكونُ فيه زائدة، دخولُها كخروجِها»[18].

ثم أخذ ابنُ جني يُفصِّل الحديث بعد ذلك في بيان الأضرُب الثلاثة وما عليها من شواهد وأمثلة وقضايا وخلافات بين النحاة[19].

- ✓ ابن هشام: «وتردُ الفاءُ على ثلاثة أوجُه: أحدُها: أن تكون عاطفة، وتُفيد ثلاثة أمور: أحدُها الترتيب، وهو نوعان: معنوي، كما في: قام زيدٌ فعمروٌ، وذِكريٌّ، وهو عطف مُفصَّل على مُجمَل»[20].

ثم يستطردُ في ذكر الأمثلة والشواهد على الترتيب الذكري. ويسوق بعدها آراء النحاة في إفادة الفاء الترتيب. ثم يعودُ بعد صفحاتٍ للمعنى الثاني من معاني فاء العطف، وهو التعقيب، ويُفصِّل القولَ فيه ويعرض الأمثلة، ثم يعودُ إلى المعنى الثالث، وهكذا، ثم يعودُ بعد صفحاتٍ عديدة إلى الوجه الثاني من استعمالات الفاء وهو الربط بين الشرط والجزاء، ويُفصِّل القولَ

[17] السامرائي، ص 226
[18] ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 251)
[19] وكذلك فعل في أثناء حديثِه عن استعمالات الكاف واللام والواو، أجمل الصُّوَر التي تردُ عليه في الاستعمال أوَّلا، ثم أخذ في تفصيلِها، سر صناعة الإعراب (1/ 281)، و(1/ 325، 326)، (2/ 632)
[20] ابن هشام(2/ 475 وما بعدها)

فيه، وبعد صفحات عديدة يذكُر الوجهَ الثالثَ من أوجُه الفاء، وهو الفاء الزائدة، فيُفصِّل القولَ فيه[21].

ويتخلَّل ذلك كلَّه تنبيهاتٌ وتوجيهاتٌ إعرابية لبعض المسائل والمُشكلات النحوية. مما يُثقل على القارئِ والباحثِ الذي يُريدُ أنْ يُلِمَّ بأطراف المسألة، ويحصل على تقريرٍ مُختصر حولَها.

خامسًا. الاهتمام بالتفسير وعمل المقارنات التوضيحية:

تميَّزَ ابنُ جني بتفسير التراكيب المُختلفة وعقد المقارنات التي من شأنها أن تُوضِّح معنى التراكيب بشكلٍ أفضل، ومن ذلك مثلا ما عرضَه لبيان معنى الإتباع في حرف الفاء، وذلك نحو قولِكَ: قامَ زيدٌ فعمرٌو، وضربتُ زيدًا فأوجعتُه، حيث يقول في تفسيرِه: «أردتَ أن تُخبرَ أن قيامَ عمرٍو وقع عَقيبَ قيامِ زيدٍ، وأنَّ إيجاعَ زيدٍ كان عَقيبَ ضربِكَ إيَّاه، وعلى هذا تقول: مُطرنا ما بين زُبالةَ فالثعلبيةِ: إذا أردتَ أنَّ المطرَ انتظمَ في هذه الأماكنِ، التي ما بين هاتين، يقروها شيئًا فشيئًا بلا فُرجَة»[22].

ثم يعقِدُ ابن جني المقارنة بين استخدام الفاء واستخدام الواو في مثل هذا التركيب(مُطرنا بين ثُمالةَ فالثعلبيةِ – والثعلبيةِ) ليزيدَ الأمور وضوحًا وبيانًا. «فإذا قلتَ: مُطرنا بين ثُمالةَ والثعلبيةِ فإنما أفَدتَ بهذا القولَ أنَّ المطرَ وقعَ بينهما، ولم تُرِد أنه اتَّصل في هذه الأماكن من أوَّلِها إلى آخِرِها»[23].

[21] ابن هشام (2/ 475 - 512)
[22] ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 251)
[23] ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 251)

ويربطُ ابنُ جني بين معنى الإتباع للفاء وجوازِ أن يقع ما قبلَها علةً وسببًا لِما بعدَها[24]، فيُقارنُ في هذا السياق بين استخدام الفاء والواو في مثل: الذي أكرَمني فشكرتُه زيدٌ

فإنما اخترتَ الفاءَ هُنا من بين حُروف العطف؛ لأنَّ الإكرامَ علةٌ لوقوع الفِعل، فعطفتَ بالفاءِ؛ لأنَّ المعلول ينبغي أن يقع ثانيَ العِلَّةِ بلا مُهلة.

ولو قُلتَ: الذي أكرمَني وشكرتُه زيدٌ. لم يُفِدْ هذا الكلامَ أنَّ الإكرامَ علةٌ للشُّكرِ كما يُفيدُه العطفُ بالفاءِ. وإنما كان معناه: أنه وقع الإكرامُ منه، والشكرُ منك، غيرَ مُسبَّبٍ أحدِهما عن الآخرِ[25].

أمَّا ابنُ هشامٍ فإنَّه يهتمُّ بتفسير التراكيبِ أحيانًا، ولكنه لا يعقِدُ المقارنات التوضيحية بين العناصر والأحكام اللغوية المُختلفة لتوضيح الفروق الدقيقة بينها كما يفعلُ ابنُ جني.

ولذلك تراه في بيان التعقيب في الفاء يصفُه بعبارةٍ مُوجزةٍ« التعقيب: وهو في كل شيءٍ بحسبِه»[26] وهو يقصِدُ أنَّه ليس هُناكَ مقدارٌ مُحدَّد للتعقيب بين الُحكم الثاني والأول المعطوفين بالفاء. ولا يُعلِّقُ ابنُ هشامٍ على هذه العبارةِ بما يُوضِّحُها، ولكنه يُوردُ الأمثلة مُباشرةً لبيانِ ذلك، «ألا ترى أنَّه يُقال: تزوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ له. إذا لم يكُن بينهما إلا مُدَّةُ الحمل، وإنْ كانتْ مُدَّةً مُتطاوِلةً»[27].

[24] وهي الفاءُ التي يُسمِّيها ابنُ هشام بالفاء السببية، ولكنَّ ابنَ جني لم يجعلْها قسيمًا مُنفردًا بذاتِه، بل يُلحِقها بفاء الإتباع

[25] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 252)
[26] ابن هشام (2/ 479)
[27] ابن هشام(2/ 480)

فهذا المثالُ كان يحتاجُ إلى تعليقٍ وتوضيحٍ ليشرحَ فيه معنى التعقيب في المثال مع وجود هذه المُدَّة المُتطاوِلة، ولكنَّ ابنَ هشامٍ لم يفعلْ ذلك، بل انتقل سريعًا إلى مثال آخر يستدلُّ به على فكرةٍ أُخرى.

وكان حقُّ هذا المثال أن يُقال فيه: إنَّ الوِلادةَ وقعتْ عَقيبَ الزواجِ مُباشرةً، لم يفصل بينهما إلا مُدَّةُ الحمل فقط. وهذا ما تقتضيه الفاء من معنى الإتباع، ولو استخدمتَ الواو في مثل هذا فقلت: تزوَّجَ فلانٌ وَوُلِدَ له. لم يكُن المعنى على هذا، أنَّك قصدتَ أنَّ الولادةَ وقعتْ عقيب الزواج مُباشرةً، لا يفصلُ بينها وبين الزواج إلا مُدَّةُ الحمل فقط. ولكنه يكونُ معناه: أنَّ فلانًا حصلَ له زواج، وحصل له وِلادةٌ، وليس شرطًا أن يكونَ بينهما فاصل كبيرٌ أو صغيرٌ من الزمن.

هكذا هي طريقةُ ابن جني في « سر صناعة الإعراب» وفي غيرِه من الكُتُب يهتمُّ بتوضيح الأمثلة وعمل المقارنات التوضيحية بين التراكيب المختلفة، فيُطوِّعُ التراكيب اللغوية تطويعًا لطيفًا من خلال التأويل المُناسب حتى تبدو التراكيبُ موافقة لقواعد اللغةِ وضوابطِها، بعدما كانت تبدو في البداية لغيرِ الحاذقين والعارفين وكأنها غيرُ مُنسجمة.

سادسا. مظاهر الإطناب والاستطراد:

من المآخذ التي تؤخذ على ابن جني وابن هشام أنَّهما يذهبانِ إلى الإطناب في مواضع كان بالإمكان عرضُها دون إطناب، وإليك بيانَ ذلك:

أ) مظاهر الإطناب والاستطراد عند ابن جني:

اعتنى ابن جني بالتعليل والتحليل للأحكام النحوية في مواطنَ كثيرة من كتابه، ومن ذلك:

- التعليل لتسمية أحرُف الجرِّ بالزوائد (1/ 133)
- التعليل لاختصاص حروف الإضافة بالجرِّ دون غيرِه من الحالات الإعرابية(1/ 139)
- التعليل لدخول الفاء في جواب (أما) (1/ 253)
- التعليل لامتناع الزيادة والحذف في الحروف عامَّة (1/ 256)

وكثيرةٌ هي المواضع التي يُعلل فيها ابنُ جني للأحكام النحوية المُختلفة، وهو حينَ يُعللُ للأحكام النحوية فإنه لا يكتفي بإيراد العلةِ الكاشفة فحسبْ، بل يُورد ما يُمكن أن يكون إشكالا لهذا التعليل، ثم يسوق ما يُفنِّدُ به هذا الإشكال من تفسيرات وتعليلات وتفريعات جُزئية مُختلفة.

ويؤخذ على ابن جني استطرادُه في التعليل والتحليل أحيانًا إلى درجة كبيرة تُشعِر القارئ والباحثَ أحيانًا بالإرهاق من كثرةِ ما يُوردُه من تعليلات وإشكالات في المسألة الواحدة، حيثُ ينتقلُ من تعليلٍ إلى آخرَ، ويُوردُ التعليلَ وما يعتريه من إشكالاتٍ، فيردُّ تلك الإشكالات بما يُمكن ردُّه من إمكانات الصنعة النحوية.

ولذلك يذكُر د/ حسن هنداوي في مُقدِّمة تحقيقِه لـــ(سر الصناعة) «أنَّ الكتاب اشتملَ على مسائلَ عقليةٍ صِرفة، هي أدخَلُ في بابِ الرياضةِ والتدريب منها في باب العلم المُفيد»[28].

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تعليلُه لكون الكاف اسمًا في قول الأعشى:

[28] مقدمة المحقق لسر صناعة الإعراب(1/ 44)

هل تنتهُونَ ولَنْ ينهَى ذَوِي شطَطٍ كالطَّعنِ يَذْهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ[29]

فيُعلِّق بقوله: فالكافُ هُنا في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ، فكأنَّه قال: ولنْ ينهَى ذَوِي شططٍ مِثلُ الطَّعنِ، فيرفعُه بفعلِه.

ثم يُورِدُ إشكالا، يُمكن اختصارُه في هذا السؤالِ:

هل يجوز أن تكون الكاف حرفَ جرٍّ، وتكون الصفة قامت مقام الموصوف، وتقدير الموصوف على قولِنا: ولن ينهَى ذَوي شططٍ شيءٌ كالطَّعنِ؟

ثم يردُّ على هذا الإشكال في صفحة ونصف، بما لا يدعُ مجالا للقول بحذف الصفة وإقامة الموصوف مقامَها، ثم يُورِدُ إشكالا آخر، مفادُه أنَّ خبر كأنَّ يجري مجرى الفاعل، وقد حُذف وقام الصفةُ مقامَه في قولهم: كأنَّكَ مِن جِمال بني أُقيشٍ. وأرادوا: جملٌ من جِمال بني أُقيشٍ. فلماذا لا يُحملُ الفاعلُ على خبر كأنَّ؟

ثم يردُّ بأنَّ بينهما فروقًا، ويُوردُ هذه الفروقَ مُدَعَّمةً بالأمثلة والشواهد، ليؤكِّدَ من خلال هذه الفروق أنَّه لا يُحمَل عليه في إقامة الموصوف مقام الصفة.

ثم يُوردُ إشكالا آخر: فما بالُ الفاعل قد خالفَ المُبتدأ في وجوبِ كونِه اسمًا محضًا، وكلاهُما مُحدَّثٌ عنه، ومُسندٌ إليه؟

ثم يردُّ بالجواب المُناسب لبيان الفروق العديدة بين الفاعل والمُبتدأ، فيدفع بذلك فكرة حمل الفاعل على المُبتدأ في هذه الجُزئية[30].

---

[29] البيت للأعشى، على البسيط، من قصيدته اللامية: (ودِّع هريرة ...) ومعنى البيت: أنَّه لا يردُّ الظالمين عن ظُلمهم إلا الأخذ بالشدة. ديوان الأعشى ميمون بن قيس(1/ 221)

[30] استغرق حديثُ ابن جني في هذه المسألة المتصلة بإثبات كون الكاف اسمًا في قول الأعشى، والردّ على الإشكالات الواردة في المسألة حوالي سبع صفحات، سر صناعة الإعراب (1/ 283- 290)

وهكذا ينتقل ابنُ جني في المسألة الواحدة من إشكالٍ إلى آخر، فيُجيبُ عن كلِّ إشكالٍ بما يستطيع من أدلةٍ وتعليلاتٍ لإثباتِ ما ذهبَ إليه، مما أدَّى إلى إطالة مادة البحث.

وقد أخذَ السامرَّائي على ابن جني إسرافَه في التعليل وإغراقَه فيه أحيانًا، فهو مُولَعٌ بالتعليلاتِ وتوجيهها، وكان مُسرفًا في ذلك أيَّما إسراف، يُحاولُ استخلاص العلَّةِ بكلِّ ما أُوتِي من قوَّة فكرٍ وحدَّةِ ذِهن، وإن كانت العلَّةُ بعيدةً. فتراه يُحاوِل أن يربطَ العلَّة بالمعلول بأوهى خيطٍ لاستخراجِ العلة، ويُغرِق في ذلك[31].

والتعليل عامَّة عند ابنِ جني يدلُّ على عقليتِه وقدرتِه اللغوية، وليست كلُّ تعليلاتِ ابنِ جني على هذا النحو من الإسراف والتعسُّف في تطويع اللغة، فهُناكَ طائفةٌ كبيرة من التعليلاتِ غاية في الدقة وبُعد النظر، كما نرى في(تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، و(الحمل على المعنى) وغيرِ ذلك، فإنها تعليلاتٌ مُستقاة من طبيعة اللغة[32].

أمَّا ابن هشام فلم يهتمَّ كثيرًا بتشقيق العلل وتفريعها كما فعل ابنُ جني، فقلَّما يذكُر العلَّةَ للحكم، فهو يُوردُ الأمثلة والشواهد في المسألة، ويعزو إلى السابقين أقوالهم ومذاهبهم، ولا يستطرِدُ في التعليلاتِ، ولا يُورد الإشكالات المُختلفة للعلة الواحدة على نحو ما نجده عند ابن جني، ولا يُعنِّي نفسَه كثيرًا من أجل الانتصار لمذهبِه بإيرادِ التفسيراتِ والعلل المُختلفة، وبالردِّ على الإشكالاتِ التي تردُ حولَ المسألة الواحدة[33].

[31] السامرائي، ابن جني النحوي، ص 207
[32] السامرائي، ص 212
[33] يُنظر مثلا تحليله للكاف الاسمية بمعنى (مثل): (3/ 22، 23)

وهذا من مواضع الإجادة والتميُّز لدى ابن هشام؛ حيثُ لم يُرهق معه القارئ والباحث في تحليل المسائل وإيضاح العلل وإيراد الإشكالات المُختلفة والرد على كلِّ إشكال بما يُناسبُه.

ب)مظاهر الإطناب والاستطراد عند ابن هشام:

تبدو مظاهر الإطناب عند ابن هشام واضحةً في أمرَين:

الأول. كثرة التفريعات:

إذا ذهبنا إلى ابن هشام في تفريعاتِه نجدهُ قد أكثرَ فيها وتوسَّعَ توسُّعًا كبيرًا، حتى إنه يكادُ في كل حرف يُوصلُه إلى ما يزيد عن عشرة أنواع، مما أوقع القارئ معه أحيانا في الملل والإرهاق لكثرة ما يتم تفريعُه من أحكام وأنواع، حتى إنه بداخل هذه التفريعات هُناك تقسيمات جُزئية مُختلفة، إذا دخَل فيها القارئُ فإنه قد ينسى التفريعات الأساسية التي كان بصددها.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تقسيمُه لحرف الواو إلى أحد عشر نوعًا[34]:

وبداخل العديد من هذه الأنواع تقسيماتٌ وتفريعاتٌ مُختلفة، فواو العطف مثلا لها أحكامٌ تختصُّ بها عن سائر أحرُف العطف الأُخرى، وصلتْ إلى خمسة عشر حُكمًا[35].

ولا يكتفي ابنُ هشام بهذه الأنواع العديدة للواو، والتي يُنسي بعضُها بعضًا، ولكنه يُوردِ أنوعًا أُخرى ذكرَها بعضُ النحاةِ، مثل:

[34] ابن هشام(4/ 351 - 420)
[35] يُنظر: ابن هشام(4/ 355- 368)

- واو التذكُّر - الواو المُبدلة من همزة الاستفهام - واو الإنكار

ويُمكن مُلاحظة كثرة التشعيب والتفريعات المُبالغ فيها في تقسيمِه لمعاني اللام الجارَّة، حيثُ ذكر لها اثنينِ وعشرين معنًى بدأها بالاستحقاق وختمها بالتبيين[36]. ويتخلَّلُ كلَّ هذه الأنواعِ العديدُ من التفريعات الجُزئية، والتوجيهات الإعرابية للعديد من الشواهد والأمثلة، وذكر آراء النحاة في المسائل المُختلف فيها.

وقد عابَ الدكتور عباس التُرجمان طريقةَ ابن هشام في التشعيب والإسهاب وكثرة الشواهد والنقول عن السابقين، وذكر أنَّ هذه الطريقةَ ليس فيها كثيرُ فائدةٍ، وتُصعِّب على القارئِ والباحث؛ لأنَّه يتشعَّب بذهنِ القارئ حتى يكادَ أن يُضلَّه عن أصل الموضوع[37].

فإذا رجعنا إلى ابنِ جني نجدُه قد سار على سُنَّتِه المعهودة في اختصار الأنواع والأحكام وضمِّ الأنواع المُتشابِهة في سلسلةٍ واضحةٍ مُحدَّدةِ ومَحدودةٍ، بما يُعينُ القارِئ والمُتعلِّم على فهمِها والإلمام بها جميعًا دون مَلَلٍ أو تعبٍ، ولذلك تجدُه يَردُّ التفريعات العديدة إلى أصولٍ تجمعُها وتجعلُها مُنسجِمَة، وكثيرًا ما يُعمل الصَّنعة النحوية لردِّ الشاردِ إلى أصلِه حتى يبدو مُنسجمًا مُلائمًا لما رُدَّ إليه.

ومن الأمثلة على ذلك تقسيمُه لحرف الواو، حيثُ جعله في أربعة أضرُب فقط:

- العطف - المعية - الحال - القسم

[36] ابن هشام (3/ 152- 206)
[37] عباس الترجمان، معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرماني، ص 37

وابنُ جني لا ينفي المعاني العديدة التي ذكرها ابنُ هشام، ولكنه استطاع ببراعته وقدرتِه اللغوية أنْ يُدخِل العديد منها تحت هذه الأقسام.

ومن ذلك حديثُه عن (واو رُبَّ)، فقد نابتْ منابَ (رُبَّ)، في مثل قول الشاعر:

وقائمِ الأعماق خاوي المُخترَقْ مُشتَبِهِ الأعلامِ لمَّاعِ الخَفَقْ[38]

وليس معنى نيابتِها أنها جارَّةٌ لِما بعدَها، بل الجارُّ(رُبَّ) المحذوفة، وهذه الواو حرفُ عطف. ويُورِدُ ابنُ جني إشكالا حول كون هذه الواو للعطف: فإنَّا نجدُها مُبتدأَةً في أوائل القصائد فعلَى أيِّ شيءٍ عُطِفتْ؟

ثم يردُّ عليه قائلا: فالجواب أنَّ القصيدةَ تجري مجرى الرسالةِ، وإنما يُؤتَى بالشعر بعد خَطْبٍ يجري، أو خطابٍ يتَّصِل، فيأتي بالقصيدة معطوفةً بالواو على ما تقدَّمَها من الكلامِ والحال[39].

أمَّا الواو الزائدةُ فإنه لا يعترِف بوجودِها؛ ومن ثم ينقُل عن البغداديين أنهم قد أجازوا زيادة الواو في مواضع، ويذكُر الأمثلة الواردة عنهم في ذلك، ومنها زيادة الواو في جواب الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ﴾ الصافات: 103، 104

والمعنى عندهم على زيادة الواو. أي: ناديناه. ولكنَّه يدفع القول بزيادتِها في هذا المثال وغيرِه، فيُقدِّر للشرط جوابًا مُناسبًا، ويؤول الزيادة في كلِّ موضعٍ بما يليق به

[38] البيت من أراجيز رؤبة العجاج، وهو مطلع قصيدة، في ديوانِه، طبعة وليم بن الورد، ص 104
[39] ابن جني، سر صناعة الإعراب(2/ 637)

من التأويلات التي تدفع القول بزيادة الواو، ويردُّ بذلك الواوات الزائدة إلى واو العطف[40].

الثاني. الإسهاب والتفصيل أثناء عرض المسائل الخلافية:

يظهر ذلك في إيراد المسائل الخلافية، التي تتطلَّب منه أن يتتبَّع آراء النحويين، كما أنه يحاول أن يُكثر من الشرح والتحليل على المسائل المطروحة، كي يوفيها حقَّها من الإبانة. وأحيانا يُقدِّر أنَّ مسألة من المسائل لم تنلْ حقَّها من التفصيل، فيقوم بعرضها مُفصَّلةً كما ذكر في باب اللام المُفردة عندما تُفيد معنى التبيين، حيثُ يقول:« إنَّ النحاةَ لم يوفُّوها حقَّها من الشرح، وأقول هي ثلاثة أقسام...إلخ»[41].

ويُضاف إلى ما سبق كثرة الشواهد والأمثلة في المسألة الواحدة أحيانًا، ومن الأمثلة على ذلك حديثُه عن معنى الترتيب في فاء العطف؛ حيثُ ذكر أن الترتيبَ نوعان: معنويٌّ كما في: قام زيدٌ فعمرٌو، وذِكريّ، وهو عطف مُفصَّل على مُجمل. ثم عدَّد الأمثلة على الترتيب الذِّكري، فذكر له أربعة شواهد، ثلاثةَ من القُرآن وشاهدًا من الحديث. ولم يكُن معها تعليقٌ أو توضيح لسبب تعدُّد هذه الأمثلة[42].

[40] ابن جني، سر صناعة الإعراب (2/ 646، 647)
[41] نجاح حشيش، بين الجَنى الداني ومُغني اللبيب، ص109، ويُنظر: ابن هشام(3/ 206)
[42] ابن هشام (3/ 476، 477)

المبحث الثاني

القضايا النحوية في الحروف المُفردة بين ابن جني وابن هشام

أولا. الاستشهاد بالحديث النبوي:

عقد السامرَّائي مُقارنةً بين موقف ابن جني وابن هشام في الاستشهاد بالحديث النبوي، وقد انتهى إلى أنَّ ابن جني لا يرى الاستشهاد بالحديث النبوي، ويقف منه موقفَ سائر النحاة في الامتناع بالاستشهاد بالأحاديث النبوية، نظرًا لما قد يعترِها من تغيير في اللفظ والمعنى على ألسُن الرواة. أما ابنُ هشامٍ فقد سار على نهج النحاة المُتأخِّرين الذين يُكثرون من الاستشهاد بالأحاديث النبوية، كأمثال ابن مالك وغيرِه[43].

وقد خلتْ حروف المعاني المُفردة لدى ابن جني من الأحاديث تمامًا، فلم أجِدْ حديثًا واحدًا له في أيِّ حرفٍ منها. أما ابنُ هشام فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القُرآنية، وكذلك الأحاديث النبوية، وممَّا ورد لديه من الأحاديث في حروف المعاني المُفردة:

- قولُه في الباء الزائدة: وقد زيدَتْ في مفعول(كفى) المُتعدية لواحدٍ، ومنه الحديث: «كفى بالمرءِ كذِبًا أن يُحدِّثَ بكلِّ ما سمِع»[44].
- اشتشهادُه بجواز حذف الفاء في جواب الشرط في النثر بحديث اللُّقطة[45]:« فإنْ جاءَ صاحبُها وإلا استَمتِع بها»[46].

[43] السامرائي، ص 238
[44] ابن هشام(2/ 164، 165)، ويُنظر في تخريج الحديث: سُنن أبي داود، حديث رقم 4992
[45] ابن هشام (2/ 496)
[46] البخاري(2/ 836)، حديث رقم 2243

ثانيا. تناوُب الحروف بين ابن جني وابن هشام:

لا يتوسَّعُ ابنُ جني في فكرة إحلال الحروف محلّ بعضها في التركيب، ويستعيضُ عنها بفكرة التضمين، والتي أسهب في الحديث عنها في الخصائص[47]، وأشار إلى طرف منها في سر صناعة الإعراب، ومن ذلك قولُه أثناء حديثِه عن حروف الجر وما تختصُّ بها من أفعال: «وخُصَّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيلٍ من هذه الحروف، وقد تتداخَل فيُشاركُ بعضُها بعضًا في هذه الحروف المُوصِلة»[48]. يقصِد أنَّ الأفعال قد تتداخَل فيُشارِك بعضها بعضًا في هذه الحروف؛ حيثُ يُجعل للفعل من الحروفِ ما يكونُ لغيرِه. وذلك بتضمينها معاني أفعال أخرى.

وابنُ جني لا يتنصَّل تمامًا من قضية تناوُب الحروف، ولكنه لا يميل إلى التوسُّع فيها كلما وجد إلى ذلك سبيلا. وهذا يتفق مع منهجه العام من قضية تناوُب الحروف، والتي أبان عن منهجه في التعامُل معها في كتابه الخصائص. حيثُ صدَّر الباب بقوله: هذا بابٌ يتلقاه الناس مغسولا ساذجًا من الصنعة. وما أبعد الصوابَ عنه، وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن(إلى) تكون بمعنى مع. ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه:﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّه﴾ الصف: 14 أي: مع الله. ويقولون: إنَّ (في) تكون بمعنى (على) ويحتجّون بقوله – عزّ اسمُه –: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه: 71 أي: عليها[49].

فهو لا يرفُض فكرة التناوُب مُطلقًا، ولكنه يرى أن يكون تعامُل الناسِ معها بهذه الطريقة فيه سذاجة وعدم إلمام بأصول الصنعة النحوية.

[47] يُنظر: ابن جني، الخصائص (2/ 306 - 315)
[48] ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 124)
[49] ابن جني، الخصائص(2/ 306)

أمَّا ابنُ هشامٍ فإنَّه لا يُثبتُ تناوُب الحروف فحسب، بل إنه يتوسَّعُ فيه توسُّعًا كبيرًا، فلا يكادُ يذكُر حرفًا من حروفِ المعاني إلا ويسرِدُ له العديدَ من المعاني المدعومة بالأمثلة والشواهد من كلام العرب، كما فعل في حرفَي الباء والكاف.

حيثُ ذكر في بداية حديثه عن حرف الباء أنَّه يردُ لأربعةَ عشر معنًى، ثم أوردها مُفصِّلةً ومُدعَّمةً بالأمثلة والشواهد، ومن هذه المعاني: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدل، والمقابلة، والمُجاوزة، والتوكيد...إلخ[50].

وإذا رجعنا إلى ابنِ جني في كيفية تناوُله لمعاني حرف الباء نجدُه قد أثبتَ لها ثلاثَة معاني فقط، ويجعلُ هذه المعاني مُلاصقة لحرف الباء ومُلازمةً لها، فهي من أسمائها، حيثُ يقول: «واعلمْ أنهم سمَّوا هذه الباء في نحو قولِهم: مررتُ بزيدٍ. وظَفِرتُ ببكرٍ، وغير ذلك مما تصِل فيه الأسماءَ بالأفعال – مرةً حرفَ إلصاقٍ، ومرةً حرف استعانةٍ، ومرةً حرف إضافةٍ، وكلُّ هذا صحيح من قولِهم»[51]. ثم أخذ يُبيِّن بالأمثلة معنى الإلصاق والاستعانة والإضافة. ثم إنَّه يردُّ ما شردَ من معاني الباء إلى هذه المعاني الثلاثة بالصنعة النحوية.

أمَّا إفادةُ الباء للتبعيض فحكاه عن أصحاب الشافعيّ، وقال هذا شيء لا يعرفُه أصحابُنا ولا وردَ به ثَبَت[52].

وأوردَ ابنُ هشام للكاف خمسةَ معانِيَ، وهي: التشبيه، والتعليل، والاستعلاء، والمُبادرة، والتوكيد[53]. وإذا رجعنا إلى ابن جني وما ذكرَه من معاني الكاف نجدُه قد

[50] ابن هشام (2/ 117 - 181)
[51] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 122)
[52] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 123)
[53] ابن هشام (3/ 7 - 20)

اكتفى بمعنى التشبيه، وهو المعنى الأصيل فيها، ثم نقل عن الأخفش في نهاية حديثِه عن حرف الكاف أنَّها تردُ بمعنى(على) وذلكَ« أنَّ من كلام العرب إذا قيل لأحدِهم: كيف أصبحتَ؟ أن يقولَ: كَخَيرٍ. والمعنى: على خيرٍ. قال أبو الحسن: فالكاف في معنى(على). وقد يجوز عندي أن تكون في معنى الباء. أي: بخيرٍ. قال أبو الحسن: ونحوٌ منه قولُهم: كُن كمَا أنتَ. أي: كُنْ على الفِعل الذي هو أنتَ»[54].

ولهذا يَمكن القولُ أنَّ ابن جني لا ينفي فكرة تناوُب الحروف تمامًا، ولكنه لا يتوسَّعُ فيها كما فعلَ كثيرٌ من النحاة، ويرى أنَّ الذي يتوسَّع فيها يسلُك طريقًا مُخالفًا للصنعة النحوية، فيقول: « ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا.

ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفْلا هكذا لا مقيدًا لَزِمكَ عليه أن تقول: سرتُ إلى زيدٍ وأنت تريد: معه. وأن تقول: زيدٌ في الفرس. وأنت تريد: عليه. ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش»[55].

وابنُ هشام لم يكتفِ بإثباتِ المعاني المُتعددة للحروف، وإيراد الأمثلة والشواهد – التي أوَّلها البصريون بما يُفيد التضمين في الأفعال– على أنها من باب تناوُب الحروف، مُخالفًا بذلك مذهب جمهور البصريين، إنه لم يكتفِ بذلك فحسبْ بل إنَّه وصف مذهب البصريين في هذه المسألة بالتعسُّف، ولكنَّ مذهب الكوفيين أقلُّ تعسُّفًا[56] .

[54] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 320)
[55] ابن جني، الخصائص(2/ 308)
[56] ابن هشام (2/ 179- 181)

وفي قضية تناوُب الحروف وتعاقُبها خلافات كثيرةٌ حول طبيعة التعامُل معها من قِبل النحاة، وللدكتور(قاسم بدماصي)، بحثٍ قيِّم في هذه القضية، وقد انتهى فيه إلى تصنيف تعامُل النحاةِ مع هذه القضية إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ويُنسب إلى بعض البصريين، ومن تابعَهم في المنع منعًا قاطعًا، وهذا المذهب ينسبُه بعضُ المُتأخِّرين إلى جُمهور البصريين، على أنَّ بعض أعلام البصريين قالوا بالتناوُب، أو عمِلوا به صراحةً.

المذهب الثاني: مذهب التوسُّع في القول بتناوُب الحروف مع قياس بعضها على بعض، وهو لجُمهور الكوفيين، ويُعدُّ ابنُ قُتيبة من أعلام هذا المذهب، ويُمكن إدراجُ ابنِ هشام في عموم هذا المذهب رغم أنه لم يكُن كوفيًّا بالأساس لكنه مال إلى مذهبهم في تلك القضية.

المذهب الثالث: وهو يتوسَّط بين الأمرين، إذ يُقرِّر التضمين والتأويل، ولكنه يسمحُ للعملِ بالتناوُب فيما سُمِع، مما لا يقبل التأويل ولا التضمين، وبشرط التقارُب بين معنَيي الحرفين، وهو مذهب ثابتٌ لبعض البصريين، ويبدو أنَّ ابن جني هو أوَّل من رسمَ لهذا المذهب معالِمَه، وضبطَه ضبطًا استفاد منه مَن جاء بعده[57].

ويترجَّح عندي مذهب ابن جني على مذهب ابن هشام لأسباب، من أهمها:

- ✓ أنَّ التوسُّعَ في حروف المعاني إلى الحدِّ الذي يُذكر معه كلُّ معنًى للحرف مع شواهده من الشعر والنثر أمرٌ يُثقِل على الدارسين والباحثين، وليس في استطاعةِ

[57] قاسم بدماصي(المدرس بقسم اللغات، جامعة الحكمة، إلورن، نيجيريا)، قضية تعاقُب الحروف ومذاهب العلماء فيها، ص 34، 35

أحدٍ حصرُ هذه المعاني والأمثلة بهذه الطريقة، وبحسب تعبير د/ قاسم بدماصي« فالتناوُب غيرُ المُقيَّد للحروف يؤدي إلى الفوضى اللغوية»[58].

- ✓ ومن يُمكنه أن يُحصي للباء أربعةَ عشر نوعًا، ومع كلِّ نوعٍ شواهدُه من اللغة، هذا للباء فقط، فضلا عن غيرِها من الحروف. أمَّا منهج ابنِ جني فإنه أكثرُ إحكامًا وأدقُّ نظامًا، وهو أقربُ إلى التقعيد المنهجي للُّغة، القائمِ على رصد الكليات العامَّة لكلِّ حرفٍ. وما يشذُّ عنه فإنه يُعمل فيه التأويل والتضمين. مما يُسهِّل على القارئ والدارس استيعابَ الكليات العامة وتضمينها جزئياتِها بلُطف الصنعة.
- ✓ أنَّ ابن جني لا ينفي اللجوء إلى تناوُب الحروف، ولكنَّه لا يتوسَّعُ في هذا الباب في كلِّ موضِع وعلى كُلِّ شاهد، بل يلجأُ إليه حينَ يكون التأويلُ بعيدًا، والتضمينُ غيرَ مُمكنٍ، أو سيؤدي القولُ به إلى التعسُّف أو الإخلال بالمعنى. ولذلك فهوَ منهجٌ وسطٌ، لا يغفل التناوُب إطلاقًا، ولكنَّه لا يتوسَّعُ فيه ولا يقول به في كُل موضع.

ثالثا. حذف الحرف وزيادته:

يذهب ابنُ جني إلى القول بعدم قياس حذف الحرف وزيادته، ويتبع في ذلك مذهب شيخِه أبي علي الفارسي وغيرِه من السابقين، وقد خصَّص بابًا في كتابه «الخصائص» للحديث عن هذه القضية، (باب في زيادة الحروف وحذفها)[59]. ويُصدِّرُه بعبارةٍ واضحة تدلُّ على مذهبه في المسألة بشكل عام: « وكلا ذينك ليس بقياس»

[58] قاسم بدماصي، ص 35
[59] يُنظر: الخصائص (2/ 275 - 286)

ويُفسِّر عدم قياسية حذف الحرف « بأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار, فلو ذهبتَ تحذفُها لكنتَ مُختصرًا لها هي أيضًا, واختصارُ المختصَرِ إجحافٌ بِهِ»60.

« وأما زيادتُها فَخَارجٌ عن القياسِ أيضًا، وذلك أنه إذا كانتْ إنما جيء بها اختصارًا وإيجازًا كانت زيادتُها نقضًا لهذا الأمر وأخذًا له بالعكس والقلب. هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى»[61].

ولا يختلفُ الأمرُ كثيرًا في «سر صناعة الإعراب» عمَّا أصَّل له في الخصائص، فقد أكَّدَ أنَّ حذف الحرف أمرٌ مُخالفٌ للقياس، وهو إجحافٌ وانتهاكٌ على حدِّ تعبيرِه[62].

ويُعلِّل لعدم قياسية حذفِه بعلَّة أُخرى وهي احتمالية الإشكال: «وهو أنَّك لو حذفتَ حرفَ العطف لتجاوزتَ قُبح الإجحافِ إلى كُلفة الإشكالِ، وذلك أنَّك لو حذفتَ الواو في نحو قولكَ: ضربتُ زيدًا وأبا عمرٍو. فقُلتَ: ضربتُ زيدًا أبا عمرٍو. لأوهمتَ أنَّ(زيدًا) هو (أبو عمرٍو). فلمَّا اجتمع مع الإجحاف الإشكالُ قبُحَ الحذف جدًّا»[63].

ومع ذلك فإنَّ ابنَ جني يروي أنَّ العربَ قد حذفت الحرف تارةً وزادتْه أُخرى، ويروي العديد من الشواهِدَ على حذف الحرف وزيادته، دون تعليقٍ منه أو تأويل.

[60] ابن جني، الخصائص (2/ 275)
[61] ابن جني، الخصائص(2/ 281، 282)
[62] ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 269)
[63] ابن جني، سر صناعة الإعراب(2/ 636)

ومن ذلك حديثُه عن زيادة الباء:« واعلمْ أنَّ هذه الباءَ قد زيدَتْ في أماكنَ، ومعنى قولي: (زيدت) أنها إنما جيءَ بها توكيدًا للكلام، ولم تُحدِث معنًى، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ الزمر: 36 تقديرُه: كافيًا عبدَه»[64].

وحديثُه عن زيادة الكاف: «واعلم أنَّ هذه الكاف التي هي حرفُ جرٍّ كما كانت غيرَ زائدةٍ فيما قدَّمنا ذكرَه، فقد تكون زائدةً مؤكِّدَةً بمنزلةِ الباء في خبر (ليسَ)، و(ما)...، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى: 11. تقديرُه: ليسَ مثلَه شيءٌ، فلا بُدَّ من زيادة الكافِ ليصحَّ المعنَى؛ لأنَّك إنْ لم تعتقدْ ذلك أثبتَ له – عزَّ اسمُه– مِثلًا»[65].

وتمسُّكُ ابنِ جني بمذهبه هذا رغم ما أوردَه من شواهدَ الحذف والزيادة غريبٌ، وليس له تفسير، وكان ينبغي عليه أن يُقدِّم تفسيرًا لهذه الشواهد التي جاءت مُخالفةً للقياس، أو على الأقل يوضِّح لنا وجه الشذوذ في حذف الحرف وزيادته مع أنَّه قد وردت بها الروايات الفصيحة والمُتواترة من القرآن والشعر وكلام العرب.

أمَّا ابنُ هشام فإنه لم يذهب إلى القول بكراهية حذف حروف المعاني، أو أنّ حذفها على غير القياس، ولم يرِد عنه كذلك قول بعدم قياس زيادتها.

وقد صنع ابنُ هشام في الباب الخامس (خاتمة في شروط الحذف)، وكانت ثمانية شروط:

الشرط الأول: وجود دليل حالي أو مقاليّ. الشرط الثاني: ألا يكونَ المحذوفُ كالجُزءِ.

[64] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 133)
[65] ابن جني، سر صناعة الإعراب(1/ 291)

الشرط الثالث: ألا يكون المحذوفُ مؤكَّدًا. الشرط الرابع: ألا يؤدي حذفُه إلى اختصار المُختصَر.

الشرط الخامس: ألا يكونَ عاملًا ضعيفًا. الشرط السادس: ألا يكونَ عوضًا عن شيءٍ.

الشرط السابع والثامن: ألا يؤدي حذفُه إلى تهيئة العامل للعامل وقطعِه عنه. ولا إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي[66].

وقد يُوهِمُ الشرط الرابع من شروط الحذف: (ألا يؤدي حذفُ المحذوفِ إلى اختصار المُختصَر). – أنه يقصد حذف الحروف؛ لأنَّه جيء بها للاختصار، ولكنه يتكلَّم في هذا الشرط عن حذف اسم الفِعل، لأنه اختصارٌ للفعل، فيقول:« فلا يُحذفُ اسمُ الفعلِ دونَ معمولِه، لأنه اختصارٌ للفعلِ. وأمَّا قول سيبَويه في: زيدًا فاقتُلْه. إنَّ التقدير: عليكَ زيدًا. فقالوا: إنما أرادَ تفسيرَ المعنَى لا الإعراب، والتقدير: الزمْ زيدًا»[67].

أمَّا الشرطُ الخامس: ألا يكونَ العاملُ ضعيفًا: فإنه يقصد بالعوامل الضعيفة حروف الجرِّ والنواصب والجوازم للفعل، فلا تُحذف هذه العوامل إلا في مواضع قَوِيتْ فيها الدلالةُ، وكثُر فيها استعمالُ تلك العوامل، ولا يجوزُ القياسُ عليها[68].

وبشكل عام فإن ابن هشام يُجيز حذف حروف المعاني إلا في مواضع مُحدَّدة قد يؤدي الحذف فيها إلى اللبس أو الإشكال، ولذلك فهو يُعدِّدُ صُور المحذوفات، ومنها حروف المعاني، ويذكر الأمثلة والشواهد عليها، ومن ذلك:

- حذف حرف العطف (6/ 466– 470) – حذف فاء الجواب (6/ 470)

[66] يُنظر في تفصيل هذه الشروط، ابن هشام (6/ 317- 354)
[67] ابن هشام، (6/ 343، 344)
[68] ابن هشام (6/ 345)

- حذف واو الحال (6/ 470) - حذف أداة الاستفهام (6/ 481-484)
- حذف لام التوطئة (6/ 484، 485) - حذف لام الطلب (6/ 492)

أمَّا زيادة الحرف فإنَّه يُعدِّدُ مواضع الزيادة في كثيرٍ من الحروف دون القول بكراهية ذلك أو عدم قياسيَّته، ومن ذلك أنه ذكر للباء أربعة عشر نوعًا، ومنها الباء الزائدة التي تُستعملُ للتوكيد، فيذكُر أنها تزيد في ستة مواضع. ومنها الفاعل: وزيادتُها فيه واجبة وغالبة وضرورة...إلخ[69].

وابنُ هشام يجري بذلك على مذهب اللغة التي لا تمنع الحذف ما دام عليه دليل، ولا تمنع الزيادةَ ما دامت مفهومةً من الكلام. ويضعُف عندي مذهبُ ابنِ جني في القول بكراهية حذف الحرف وزيادته، نظرًا لأنه لا يعكسُ طبيعةَ اللغة وقد وردتْ الشواهد العديدة بالحذف والزيادة.

الخاتمة:

- تفرَّد ابنُ جني بتوضيح الجوانب الصوتية والصرفية لحروف المعاني، وهذا يتفق مع الغرض العام الذي وُضع من أجله الكتاب، وهو توضيح كل ما يتعلَّق بحروف المعجم من أحكام صوتية وأحوال صرفية ونحوية.
- تميَّز ابنُ جني في كتابه بالإجمال للأنواع المُختلفة لمعاني الحرف قبل التفصيل، وهذه نُقطة منهجية في التأليف لم يتبعْها ابنُ هشام أثناء كلامِه عن معاني الحرف.

[69] يُنظر: ابن هشام (2/ 146- 178)

- امتازَ ابن جني باهتمامه بتفسير التراكيب وعمل المُقارنات التوضيحية، وهذه طريقةُ ابن جني في جميع كُتبه. ولم يبلُغ ابنُ هشام شأوَ ابن جني في هذا الجانب.
- تميَّز ابنُ جني في كتابه بقلَّة التفريعات لمعاني الحرف، مما جعل كتابه قريب المأخذ سهل التناوُل، ويُمكن حصرُ أنواعِ كلِّ حرفٍ من حروف المعاني ومعانيه في كتابه بسهولة ويُسر. أمَّا ابنُ هشام فقد كانت الأنواع عنده كثيرةٌ للغاية، والتفريعاتُ لديه مُتشعبة ومُتداخلة. والباحث قد يُصابُ بالإرهاق إذا أرادَ أن يجمعَ أطراف الموضوع.
- يؤخذ على ابن جني **استطرادُه** في التعليل والتحليل أحيانًا إلى درجة كبيرة. وقد أدَّى الاستطراد في تحليل بعض المسائل وإيراد الإشكالات حولها والجواب عنها – إلى إثقال مادة الكتاب بمسائل عقلية رياضية بعيدة عن طبيعة اللغة وسلاستها. وهذا أمرٌ سلِم منه ابنُ هشام وامتازَ به، فلم يُثقل على القارئ في تحليل المسائل وإيراد العلل كما فعل ابنُ جني.
- لم يستشهِد ابنُ جني بالحديث النبوي، وسار بذلك على نهج المُتقدمين، أمَّا ابنُ هشام فقد سار على نهج المُتأخِّرين، فلم يُمانع من الاستشهاد بالحديث النبوي والاستئناس برواياته في كثيرٍ من المواطن.
- لم يتوسَّع ابنُ جني في فكرة تناوُب الحروف وإحلال بعضها محلّ بعض، واستعاض عنها بفكرة التضمين في الأفعال، وابنُ جني لا ينفي تناوُب الحروف بشكل عام، ولكنه لا يرى القول به في كل موضع. وعلى العكس تمامًا فقد توسَّع ابنُ هشام في تناوُب الحروف إلى أقصى غايةٍ، فقد ذكر لبعض الحروف أكثر من عشرين معنًى.

- وطريقةُ ابنِ جني أقرب إلى المنهجية التقعيدية، وأحفظُ للصنعة النحوية، ويصونُ اللغة من الفوضى اللغوية التي قد تُصيبها على إثر التوسُّع غير المحدود في تناوب الحروف.
- يذهب ابن جني إلى القول بعدم قياس حذف الحرف وزيادته، ورغم الشواهد العديدة على الحذف والزيادة، والتي أوردها ابنُ جني نفسُه في الخصائص وسر صناعة الإعراب فإنَّه ظلَّ مُتمسكًا بمذهبه. أمَّا ابنُ هشام فلم يقُل بكراهية حذف الحرف وزيادته أو عدم قياسية ذلك، بل سمح به وأوردَ الأمثلةَ والشواهد على الحذف والزيادةِ دون أن يصفَها بالشذوذ أو المُخالفة. ومذهب ابنُ هشام في هذه المسألة أقرب إلى استعمالات اللغة وشجاعتها وقدرتها التركيبية، أمَّا ابنُ جني فإنَّه لم يُوضِّح وجه الشذوذ في حذف الحرف وزيادته بما يُناسِبُ الاستعمالات الواردة عن العرب في ذلك. ولم يُقدِّم تأويلا مُناسبًا لهذه الشواهد بما يَدعم مذهبه في ذلك.

المصادر والمراجع

مصدران أساسيَّانِ:

- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني(ت:392ه)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1413ه، 1993م.
- ابن هشام: عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت:761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت، 1421ه، 2001م.

المصادر الأُخرى:

- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني(ت:392ه)الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد(ت808هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، والمُسمّى بتاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م
- الأعشى: ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمود إبراهيم الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، الطبعة الأولى، 2010م.
- البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1407ه – 1987م.
- أبو داود: سليمان بن الأشعث(ت275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثُّر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، 1988م.
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكة الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1360ه، 1941م.
- الحموي: ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993م.
- السامرائي: فاضل صالح ، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر، 1389ه، 1969م.
- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- عباس الترجمان، معاني حروف المعاني بين ابن هشام والرُّماني، مؤسسة الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، 1404ه،
- العجاج: رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مُفردات منسوبة له، جمع وترتيب: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 395هـ)، معجم الفروق اللغوية، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي بترتيب وزيادة، طبعة مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- قاسم بدماصي، قضية تعاقُب الحروف ومناهج العلماء فيها، مجلة العلوم العربية، العدد الثاني والثلاثون، رجب، 1435ه.

- كمال نبهان، عبقرية التأليف العربي، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1436ه، 2015م.
- محمد علي عارف جعلوك، أصول التأليف والإبداع، دار الراتب الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت، 1420ه، 2000م.
- نجاح حشيش بادع، ويعقوب يوسف خلف، بين الجَنى الداني ومُغني اللبيب- دراسة موازنة، منشور في مجلة جامعة ذي قار، عدد1، مجلد5، 2009م.